الأمم المتحدة

A/C.3/60/SR.20

الجمعية العامة
الدورة الستون

Distr.: General
22 December 2005
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة العشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد بوتاجيرا ..... (أوغندا)

المحتويات

البند ٦٨ من جدول الأعمال: قضايا الشعوب الأصلية (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

05-56112 (A)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٤٠.

البند ٦٨ من جدول الأعمال: قضايا الشعوب الأصلية
(تابع) (A/60/270, A/60/270/Add.1, and A/60/358)

١- **السيد روزينغرين** (فنلندا): تكلم باسم بلدان الشمال (آيسلندا، والدانمرك، والسويد، وفنلندا، والنرويج)، فقال إن نتائج القمة العالمية لعام ٢٠٠٥ أكدت من جديد التزام الدول الأعضاء بتحقيق تقدم في النهوض بحقوق الإنسان للشعوب الأصلية في العالم وبتقديم مسودة نهائية لإعلان الأمم المتحدة المتعلق بحقوق الشعوب الأصلية في العالم لاعتماده في أسرع وقت ممكن. وأضاف أن اعتماد مسودة برنامج عمل العقد الدولي الثاني للشعوب الأصلية في العالم سيساعد في إبقاء التركيز عريض القاعدة مُنصَباً على هذه القضايا.

٢- وقال إنه ينبغي أن يكون للمنتدى الدولي المعني بقضايا الشعوب الأصلية في العالم، الذي أدّى دوراً مركزياً في إعداد مشروع الإعلان، دور بنفس القدر من الأهمية في متابعة تنفيذ برنامج العمل، الذي أكد بحقٍّ ضرورة ضمان المشاركة الفعالة للشعوب الأصلية في كل عمليات اتخاذ القرارات. ويجب أن يضمن العقد شمول قضايا الشعوب الأصلية في عمليات تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية ومتابعة المؤتمرات الكبرى التي تعقدها الأمم المتحدة.

٣- وقال إن مشروع الإعلان يجب أن ينال تأييد جميع الجهات الفاعلة المعنية، لا سيما الشعوب الأصلية والحكومات، وأفاد بأن بلدان الشمال ملتزمة التزاماً تاماً بضمان إنجاز المفاوضات القادمة بشأن النص النهائي بنجاح. وأخيراً، قال إن وفده يكرر إعلان تأييده القوي لعمل المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية والمقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للشعوب الأصلية.

٤- **السيد أرتوتشيو رودريغز** (أوروغواي): قال إن حكومته أولت في السنوات الأخيرة انتباهاً متزايداً لسكان البلد الأصليين. وعلى الرغم من الاختلاط العنصري الواسع النطاق، تظل هناك نسبة مئوية من سكان البلد يجب تعريف أفرادها بأن لهم جدوداً أصليين. وإن حكومته قلقة مما مر بالشعوب الأصلية من فقر ومعاناة وستظل تدافع عن حقوقها.

٥- وقال إن الشعوب الأصلية، التي لديها نفس ما للشعوب غير الأصلية من حق في التمتُّع بحقوق الإنسان، تركت تراثاً ثقافياً غنياً وساهمت مساهمة كبيرة في تنوع العالم ومعارفه. وإن وفده يؤيد أنشطة العقد الثاني للشعوب الأصلية في العالم، ويأمل أن تتمكن الدول الأعضاء، أثناء الدورة القادمة للجنة حقوق الإنسان، من الانتهاء من صياغة مشروع الإعلان المتعلق بحقوق الشعوب الأصلية.

٦- **السيد نيكيفوروف** (الاتحاد الروسي): أشار إلى أن كل مؤتمر دولي تقريباً تناول قضايا حقوق الشعوب الأصلية. وتناول المنتدى الدولي المعني بقضايا الشعوب الأصلية القضية على مستوى عالمي. علاوةً على ذلك، شاركت الشعوب الأصلية ذاتها في عمل هيئات الأمم المتحدة على قدم المساواة مع وفود الدول الأعضاء.

٧- وذكَّر بأن الشعوب الأصلية ساهمت مساهمة كبيرة في صياغة مشروع إعلان بشأن حقوق هذه الشعوب، وفي عمل المنتدى الدائم، والفريق العامل المعني بالشعوب الأصلية. وبفضل صندوق الأمم المتحدة للتبرعات للشعوب الأصلية،

تمكَّن عدد متزايد من أبناء الشعوب الأصلية من المشاركة في مؤتمرات الأمم المتحدة واجتماعاتها. وعملت معظم الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة وبرامج الأمم المتحدة المعنية بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية في تعاون وثيق مع الشعوب الأصلية.

٨- وأشار إلى أن حكومته كانت دائماً تعلق أهمية بالغة على التعاون العالمي في الدفاع عن حقوق الشعوب الأصلية. غير أنه قال إن المشاحل التي تتعلق ببقاء الشعوب الأصلية ذاتها لا يمكن معالجتها على الصعيد الدولي وحده. فكثير من الأهداف الموضوعة لا يمكن تحقيقها بدون بذل الحكومات نفسها جهوداً كافية.

٩- وقال إن بقاء الشعوب الأصلية وتنميتها قضية ملحَّة للاتحاد الروسي. وقد أعطت حكومته أولوية لتعزيز الأساس التشريعي الذي يحكم العلاقات بين الدولة والشعوب الأصلية. وسُنّت تشريعات لتعزيز الحقوق الخاصة للشعوب الأصلية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، والدفاع عن عاداتها التقليدية وأسلوب حياتها واستخدام الموارد الطبيعية. ووضعت حكومته أيضاً برنامجاً لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة للشعوب الأصلية القاطنة في الشمال، وحماية بيئتها، وزيادة إنتاجيتها، بما في ذلك توفير المساكن والمستشفيات والمدارس لها، وتعزيز تربية غزال الرنة. ويشمل تعليم أطفال الشعوب الأصلية، الذي يشكِّل جزءاً لا يتجزأ من نظام التعليم الروسي، الحق في دراسة لغتهم الأصلية. وأخذت المعايير التعليمية للدولة ومقتضياتها العامة للبرامج المدرسية، على مختلف المستويات، في الحسبان خاصَّيَّة مختلف الشعوب التي تقطن الاتحاد الروسي ومجموعاتها اللغوية.

١٠- وقال إن من أولويات السياسات الاقتصادية لحكومته فيما يتعلق بالشعوب الأصلية القاطنة في الشمال تحوُّلٌ تدريجي من الدعم الاقتصادي المباشر الذي تقدمه الدولة للمناطق إلى توفير أحوال اقتصادية مواتية للتنمية الذاتية. ويجب لتحقيق هذا الغرض وضع آلية قانونية فعالة لتعزيز التعاون بين الدولة وشركات التعدين والمرافق الصناعية الكبيرة لحل مشكلة التنمية المستدامة للشعوب الأصلية. ويجب أن تتمتع هذه الشعوب بنفس الحقوق والفرص التي يتمتع بها بقية السكان.

١١- وقال إن المشاكل التي تواجه الشعوب الأصلية، لسوء الحظ، ما زالت بعيدة عن الحل. فكثير من الأهداف التي وضعت في العقد الدولي الأول للشعوب الأصلية في العالم لم تتحقق، لا سيما الاتفاق على إعلان الأمم المتحدة بشأن الشعوب الأصلية. لذلك يؤيد الاتحاد الروسي إعلان العقد الدولي الثاني وينوي أن يقوم بدور إيجابي في تنفيذ أهدافه

١٢- **السيد ميو** (ميانمار): قالت إنه يتفق مع تقرير الأمين العام (A/60/270) في أن وضع برامج ومشاريع محددة أمر أساسي لزيادة تعزيز التعاون الدولي وحل المشاكل التي تواجهها الشعوب الأصلية. وأشاد بمشروع برنامج العمل الشامل للعقد الدولي الثاني للشعوب الأصلية في العالم. ومع أن العقد الأول فشل في اعتماد إعلان بشأن حقوق الشعوب الخاصة، فقد أنشأ المنتدى الدائمَ المعنيَّ بقضايا الشعوب الأصلية.

١٣- وقال إن موجات هجرة عديدة مرت عبر ميانمار على مر الزمن، ويتألف سكان البلد الآن من ثماني مجموعات عرقية رئيسية، وتضم فيما بينها أكثر من ١٠٠ عرق وطني. وفي عام ١٩٩٢، أنشئت وزارة خاصة للتقدم في مناطق الحدود والأعراق الوطنية وشؤون التنمية لتعزيز التنمية

الاقتصادية والاجتماعية للأعراق الوطنية، التي يقطن معظمها في مناطق الحدود النائية. وتتلخص الأهداف الرئيسية للوزارة فيما يلي: تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المناطق النائية؛ والمحافظة على ثقافة الأعراق الوطنية وأدبها وعاداتها؛ وتطوير علاقات منسجمة بين الأعراق الوطنية؛ والقضاء على زراعة حشيشة الأفيون والاستعاضة عنها بوسائل بديلة لكسب الرزق؛ وصون الأمن في مناطق الحدود والمحافظة عليه.

١٤- وأشار إلى أن الحكومة نفذت بالفعل عدداً من المشاريع لبناء الطرق والجسور في المناطق الجبلية النائية، وتعزيز الأمن الغذائي، وإيجاد أسواق مستدامة للمنتجات، وتعزيز التعليم والتدريب للشباب من أبناء المجموعات العرقية. وأنشأت قرية للأعراق الوطنية لتشجيع التنوع الثقافي والمحافظة على العادات العرقية، ووضعت خطة رئيسية لتنمية مناطق الحدود.

١٥- وقال إنه لا يمكن تحقيق حقوق الأعراق الوطنية بصورة تامة إلا من خلال مشاركتها في العملية السياسية. ومن أعلى أولويات الحكومة مشاركة هذه الأعراق في المؤتمر الوطني الذي هو الآن قيد المناقشة.

١٦- **السيد نونيز دي أودريمان** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إن قضية السكان الأصليين تحتل مكاناً رفيعاً على جدول أعمال حكومته. وإن هناك برنامجاً وطنياً لتنمية وحماية الهويات العرقية والثقافية لـ ٣٤ شعباً أصلياً في فنزويلا، بما في ذلك التعليم والتدريب والصحة وخدمات أخرى تحترم قيمها وتقاليدها، بالإضافة إلى تقديم المساعدة التقنية والمالية لتعزيز أنشطتها الاقتصادية. ومن بين المبادرات التي قامت بها الحكومة للنهوض بحقوق السكان الأصليين ما يلي: إنشاء مصارف للنساء الأصليات؛ إحصاء للأسر الأصلية؛ برنامج لتعزيز إدارة المجتمعات المحلية؛ منح دراسية لأبناء السكان الأصليين؛ برنامج لحماية المهاجرين الأصليين؛ وبرنامج لرسم خرائط لأراضي السكان الأصليين.

١٧- علاوة على ذلك، قال إن تشريعاتٍ سُنَّت لتنفيذ أحكام الدستور ذات الصلة وإعلان الألفية، لمساعدة سكان فنزويلا الأصليين على ممارسة حقوقهم كاملة. وأضاف أن جمهورية فنزويلا البوليفارية ملتزمة أيضاً بمكافحة كل أشكال التمييز العنصري، وزيادة تمثيل الشعوب الأصلية في الحكومة، وحماية صحتها واحترام ثقافتها ولغتها، ومساعدتها على تسوية المنازعات، وتحسين نوعية حياتها.

١٨- وقال إن وفده يثني على إعلان العقد الدولي الثاني للشعوب الأصلية في العالم ومشروع برنامج عمله الشامل. وأشار إلى أن العقد الدولي الأول رفع مستوى الوعي بحقوق هذه الشعوب. ومن الضروري الآن تعزيز التعاون الدولي لإيجاد حل للمشاكل التي تؤثر تأثيراً مباشراً في الشعوب الأصلية وتصلح انتهاكات حقوقهم التي استمرت لفترات طويلة. وأعرب عن أمل وفده في أن يتم وضع الصيغة النهائية لمشروع الإعلان المتعلق بحقوق الشعوب الأصلية خلال العقد الثاني.

١٩- **السيد بيغّ** (نيوزيلندا): قال إن بلده يؤيد منذ زمن بعيد إجراء مفاوضات للتوصل إلى توافق على نص إعلان دولي بشأن حقوق الشعوب الأصلية. غير أن مسودة النص، التي كانت قيد المناقشة لأكثر من عشر سنوات، غير مقبولة لدى كثير من الدول الأعضاء، بما فيها نيوزيلندا. فإذا ما أريدَ تنفيذها كمعيار للإنجاز يجب تعديلها. لهذا السبب قدمت نيوزيلندا مع مجموعة من الدول الأخرى تعديلات في عام ٢٠٠٤ سعياً إلى ضمان أن يكون أي إعلان يعلَن في المستقبل متفقاً مع القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي ويحمي الحقوق الفردية والجماعية، وكذلك حقوق الأطراف الأخرى. وتناولت التعديلات أيضاً الحاجة

الأساسية إلى ضمان السلامة الإقليمية والوحدة السياسية للدول، ومسؤولية الحكومات الديمقراطية المنتخبة عن الحكم حكماً يوفر الرفاه لكل مواطنيها.

٢٠- وقال إن نيوزيلندا لا تستطيع أن توافق على وثيقة توحي بوجود مستويين من المواطَنة لطبقتين مختلفتين من المواطنين. ويجب أن يكون الإعلان شاملاً لا حصرياً في كل أحكامه. ومع أن المفاوضات كانت شاملة سيبقى الأمر متروكاً للدول الأعضاء لتأييد الإعلان واعتماده. ونتيجةً لذلك يجب أن تتولى الدول زمام القيادة في المفاوضات لإنهائها في موعد مبكر. وليست نيوزيلندا مستعدة لمواصلة عملية متطاولة وغير حاسمة لعقد آخر من الزمن.

٢١- ورحَّب بنص الرئيس الذي قُدِّمَ إلى لجنة حقوق الإنسان في أوائل عام ٢٠٠٥. وقال إنه يحتاج إلى تعديلات تتعلق بحق تقرير المصير، وكذلك بالأراضي والموارد على وجه الخصوص، لكنه يوفر أساساً سليماً وواقعياً للمضي قُدُماً.

٢٢- **السيدة تاراسينا سيكايرا** (غواتيمالا): قالت إن قضية الشعوب الأصلية ذات أهمية بالغة لبلدها. لذلك يرحب وفدها بمشروع برنامج العمل للعقد الدولي الثاني لحقوق الشعوب الأصلية في العالم (A/60/270) وبالفرصة التاريخية لربط البرنامج بالأهداف الإنمائية للألفية لكي يعزز كل منهما الآخر. وقالت أيضاً إن من الأهمية بمكان إشراك ممثلين للشعوب الأصلية وسلطاتها في تلك العملية، لكي يتحملوا مسؤولية إدارة البرامج والمشاريع المصممة لفائدتهم وتنفيذها. وأضافت أن التقدم الذي أُحرز في غواتيمالا في العقد الأول سيساعد على جعل العقد الثاني أكثر نجاحاً. ومن الدروس المستفادة درس مفاده أن ثمة حاجةً إلى نشر المعلومات عن الآليات السياسية والقانونية على نطاق أوسع بين الشعوب الأصلية وزيادة الوعي بالعقد الثاني في كل المجالات الحكومية وفي كل أنحاء البلاد. لذلك تعهدت حكومتها بتحسين نشر المعلومات عن العقد الثاني، بغية تحسين البرامج القائمة لرفع مستويات معيشة السكان الأصليين ومكافحة الفقر.

٢٣- وقالت إن عدداً من السكان الأصليين أعضاء في كونغرس غواتيمالا، ويحتلون مناصب عليا لصنع القرار في مؤسسات الدولة، حيث يقترحون سياسات عمومية وأقاموا آليات للحوار والمفاوضات والاتفاقات بغية حل المشاكل التي ما زالت الشعوب الأصلية تواجهها. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ استضافت غواتيمالا اجتماعاً للشعوب الأصلية في الأمريكتين، تبعه الاجتماع السادس للمفاوضات سعياً إلى التوصل إلى توافق في الآراء على الإعلان الأمريكي لحقوق الشعوب الأصلية، في إطار منظمة الدول الأمريكية. ومن شأن الإعلان العالمي لحقوق الشعوب الأصلية والإعلان الأمريكي لحقوق الشعوب الأصلية، وما زال كلاهما قيد المفاوضات، أن يساعدا على ضمان حفظ حقوق الشعوب الأصلية واحترامها. وأعربت عن أملها في اعتماد الإعلانين قريباً.

٢٤- وإذ لاحظت أن كثيراً من التدابير التي اتخذتها حكومتها تدابير متوسطة الأجل وطويلة الأجل، أشارت إلى أن حالة الشعوب الأصلية في غواتيمالا قد تفاقمت بسبب العاصفة المدارية ستان، التي تسببت في انهيارات طينية في المناطق الجبلية وأدت إلى وقوع خسائر كبيرة في الأرواح وألحقت أضراراً بالغة بالزراعة. ويجري الآن بذل كل جهد ممكن، بمساعدة من موارد وطنية ودعم دولي، لمساعدة الضحايا على إعادة بناء البنى التحتية للبلد. غير أنه كان من الضروري لعمل ذلك تحويل موارد كانت مخصصة للأهداف الإنمائية للألفية.

٢٥- وأضافت أن حكومتها تؤيد تجزئة البيانات بغية قياس التقدم المحرز وإتاحة معلومات من وكالات الأمم المتحدة وأموال للشعوب الأصلية. وستواصل أيضاً توسيع برامجها الصحية وبرامج مكافحة الأمية المتعددة الثقافات والمتعددة اللغات. وأخيراً أكدت أهمية ممارسات الشعوب الأصلية، التي ساهم أسلوب حياتها التقليدي في الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي وساعد على مكافحة الفقر والجوع.

٢٦- **السيدة تينكوبا** (بيرو): قالت إن حكومتها تتخذ تدابير على جميع المستويات لتعزيز تنيمة الشعوب الأصلية والأقليات العرقية ومشاركتها التامة وتوطيد النظام السياسي القائم على الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والتنمية الاجتماعية، والحد من الفقر. وأضافت أن هذه السياسات تؤكد من جديد التزام بيرو بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية تنفيذاً تاماً.

٢٧- وقالت إن حكومتها أنشأت، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، معهداً وطنياً لتنمية شعوب منطقة الأنديز، وشعوب منطقة الأماوزن، والشعوب الأفرو-بيروانية، وتقوم بتنسيق تنفيذ برامج متسقة بحقوق هذه الشعوب وتنميتها. وعلى الصعيد الدولي أيدت بيرو إعلان عقدٍ ثانٍ لزيادة تحسين معيشة الشعوب الأصلية في مختلف أنحاء العالم. وقالت إن حكومتها تعلق أهمية بالغة على مناقشات قضايا الشعوب الأصلية وتشارك مشاركة إيجابية في كل الأعمال الجارية بشأن هذا الموضوع. وقالت إن بيرو ستقدم في هذا الصدد، بالاشتراك مع إكوادور وغواتيمالا، مشروع قرار بشأن اعتماد برنامج عمل العقد الدولي الثاني للشعوب الأصلية في العالم.

٢٨- وأضافت قائلة إن بيرو أيضاً ملتزمة التزاماً تاماً باعتماد إعلان حقوق الشعوب الأصلية. وأعربت عن خيبة أمل وفدها لكون المفاوضات التي أجريت في لجنة حقوق الإنسان لم تسفر عن النتائج المرجوَّة، ولأن طبيعة الفريق العامل المعني بمسودة الإعلان تسببت، هي نفسها وكذلك مواقف معادية، في ركود المفاوضات بضع سنين. وأعربت عن أمل وفدها في أن يتم التوصل قريباً إلى اتفاق، وقالت إنه في هذا الصدد يتفق اتفاقاً تاماً مع الفقرة ١٢٧ من وثيقة نتائج القمة العالمية لعام ٢٠٠٥ (A/60/L.1).

٢٩- وفي الختام قالت إن وفدها قرأ باهتمام بالغ تقرير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للشعوب الأصلية (A/60/358)، الذي أكد صعوبة وضع السكان الأصليين في مختلف أنحاء العالم وضرورة إعطاء المجتمع الدولي أولوية لإيجاد حلول ملموسة. وإذ أشارت إلى تأييد وفدها لعمل المقرر الخاص، قالت إن الإجراء الذي اتبعته بيرو يركز على ضمان الاعتراف بالهوية العرقية والثقافية للسكان الأصليين واحترامها، سعياً إلى تعزيز أشكال تنظيمها، وهذا كله يساهم في تنمية المجتمع البيروابي.

٣٠- **السيد ألداي غونزاليز** (المكسيك): قال إن مسودة برنامج عمل العقد الثاني ذات أهمية بالغة لضمان الوفاء بالالتزامات التي تُعقد لتحسين وضع الشعوب الأصلية. واعترف في هذا الصدد بأهمية مساهمة منسق العقد الثاني في تنظيم المشاورات ومساهمة المفوضية السامية لحقوق الإنسان. وقال إنه حتى لو ركزت مسودة البرنامج أكثر على التنمية الاجتماعية، فمن الأهمية بمكان أن تُربَطَ الأنشطة المبينة في مسودة البرنامج بالأهداف الواردة في إعلان الألفية. وأضاف أن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية قامت بدور تنسيقي هام جداً في هذا الصدد. وأن وفده يؤيد مشروع القرار المتعلق باعتماد برنامج العمل ويأمل في اعتماده بتوافق الآراء.

٣١- وأشار إلى أن وثيقة نتائج القمة العالمية لعام ٢٠٠٥ اشتملت على التزام بتقديم المشروع النهائي لإعلان الأمم

المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية لاعتماده في أقرب وقت ممكن (الفقرة ١٢٧ من الوثيقة A/60/L.1). وقال إن وفده يؤيد اقتراح المقرر الخاص أن يكون مشروع الإعلان إعلانَ مبادئ ليكون له أثر حقيقي في الشعوب الأصلية. حتى وإن حصل شيء من التقدم في مجال تنفيذ التشريعات والسياسات العامة، من الأهمية بمكان أن يكون لدينا إعلان لكي نعالج المهام التي ما زالت عالقة. وأشار إلى أن واحداً من الأسباب التي حالت دون التوصل إلى اتفاق أنه كان ثمة إفراط في التشديد على تنظيم كل حق من الحقوق وتصوُّر كل ظرف يمكن أن تنطبق عليه الحقوق. لذلك ليس من الخطأ أن نفكر في وضع مبادئ عامة تطبقها كل دولة. ومن الأساسي أن نضع منهجية متميزة ونستطلع مساحات مختلفة للمفاوضات، لكي نتوصل إلى اتفاق في أقرب وقت ممكن. ولن يفيد الشعوبَ الأصليةَ أن تمضي عشر سنوات أخرى في مناقشة حقوقها.

٣٢- **السيد ريهرين** (شيلي): قال إن وفده يود أن يضم صوته إلى صوت المقرر الخاص والوفود الأخرى في الاعتراف بأهمية الالتزامات الواردة في وثيقة نتائج القمة العالمية لعام ٢٠٠٥ (A/60/L.1)، لا سيما الالتزام بمواصلة تحقيق تقدم في النهوض بحقوق الإنسان للشعوب الأصلية في العالم (الفقرة ١٢٧). واضاف أن شيلي تعترف بأهمية التعاون مع هيئات الأمم المتحدة وإجراءاتها المتصلة بقضايا الشعوب الأصلية وهي ملتزمة لشعوبها الأصلية. وإن وفده يقدِّرُ أيضاً إشارة المقرر الخاص إلى أهمية الأهداف الإنمائية للألفية للشعوب الأصلية، لا سيما أهداف القضاء على الفقر المدقع والجوع وتوفير التعليم الابتدائي للجميع. ورحب كذلك بالتقدم الذي أبرزه مدير شعبة السياسة الاجتماعية والتنمية في عمل الفريق المشترك بين الوكالات لدعم المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، مما يبيِّن تصميم الدول الأعضاء على وضع حد لتهميش شؤون الشعوب الأصلية في السياسات العامة.

٣٣- وقال إن شيلي رحبت بإعلان العقد الثاني وأهدافه الرئيسية، وكانت من مقدمي مشروع القرار المتعلق به في عام ٢٠٠٤. وهي تعترف، مع تقديرها للأهمية التاريخية للعقد الأول، بأنه ما زال هناك الكثير مما ينبغي عمله. وإن مبادرات مثل إنشاء المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، وولاية المقرر الخاص والفريق العامل المعني بالشعوب الأصلية، إلى جانب عمل منظمات الشعوب الأصلية، والمنظمات الأخرى غير الحكومية والمجتمع المدني، أَثْرَتْ التنوُّع والتراث القائمين. لهذا السبب ستواصل حكومته تقديم دعمها المادي للأنشطة المتصلة بقضايا الشعوب الأصلية. وشكر كذلك وفود إكوادور، وبيرو، وغواتيمالا على مشروع القرار المتعلق بالعقد الثاني وقال إن وفده أيضاً سيؤيده.

٣٤- أشار إلى أن وفده قدم عدداً من الأفكار في الدورة الرابعة للمنتدى الدائم، التي عقدت في أيار/مايو ٢٠٠٥، للنظر فيها في العقد الثاني، ومنها التعاون وتبادل المعلومات بين البلدان، وأهمية حماية المسنين، باعتبارهم مستودعات لحكمة الجدود، وإقامة نظم لضمان فعالية مشاركة الشعوب الأصلية في السياسات العامة. وقال إن شيلي تعلق أهمية بالغة على التعاون مع الهيئات الإقليمية التي تتناول قضايا الشعوب الأصلية. وأكد في هذا الصدد الأهمية المتزايدة لصندوق تنمية الشعوب الأصلية في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي – وهو هيئة ثنائية مؤلفة من ممثلي الحكومات وممثلي الشعوب الأصلية – الذي حدد، في جملة أمور، نقاط قوة الحكومات ونقاط ضعفها في تنظيم العمليات التي أطلقتها العولمة التي تؤثر في الشعوب الأصلية. وأضاف أن ثمة مشروعاً آخر أكثر طموحاً، وهو الجامعة المتعددة الثقافات للشعوب الأصلية،

التي ستساهم في التدريب المهني للرجال والنساء من أبناء الشعوب الأصلية بتقديم برامج تعليمية جيدة ورفيعة المستوى لهم.

٣٥- وقال إن الشيليين كانوا في حاجة إلى إعادة بناء مجتمع قسَّمه الألم والظلم. واختارت شيلي أن تحل الخلافات بوسائل سلمية، ونبذت العنف بكل أشكاله. وإنها كدولة ديمقراطية، لا تستطيع أن تقبل باستخدام العنف طريقةً لتلبية الاحتياجات الاجتماعية لأي من مواطنيها، سواء أكان من الشعوب الأصلية أو غير الأصلية. واليوم توجد طرق وأليات مؤسسية لتلبية طلبات جميع قطاعات المجتمع. لهذا السبب فإن الإجراءات القضائية، التي اضطُرَّت حكومته إلى بدئها ضد أفراد من شعوب أصلية، كانت تلتمس معاقبة مجرمين. ولم يحدث أبداً أنه قُصِدَ بها "تجريم" حركة الشعوب الأصلية. واتهمت محاكم شيلي الأشخاص المعنيين على أساس الجرائم التي ارتُكبت والتحقيقات التي أجريت، لا بسبب أصلهم.

٣٦- **السيد لورين** (كندا): أعرب عن تقديره للمقرر الخاص على زيارته لكندا في عام ٢٠٠٤ وعلى عمله، الذي عزز التزام حكومة كندا وجهودها المستمرة للعمل مع الشعوب الأصلية في كندا بغية التصدي للتحديات التي يواجهونها. وقال إن المجالات التي أبرزت في تقرير المقرر الخاص، باعتبارها أكبر التحديات التي تواجه كندا، تتفق إلى حد كبير مع المجالات التي حددتها حكومته باعتبارها المجالات التي ينبغي اتخاذ إجراءات زائدة فيها، لسد الفجوة الاقتصادية-الاجتماعية القائمة بين السكان الأصليين والسكان غير الأصليين في كندا. وقال إن وفده مسرور لأن المقرر الدولي اعترف بأن كندا قررت قبول التحدي لسد الفجوة (E/CN.4/2005/88/Add.3, P.2).

٣٧- وقال إن حكومته ترحب بالتقرير باعتباره مساهمة إيجابية في الجهود الوطنية لتحسين حياة جميع الشعوب الأصلية في كندا، وإنه يتطلع قدماً إلى حوار متواصل مع المقرر الخاص بغية تطوير مبادراته زيادة على ما هي عليه. وأضاف أن كندا تأخذ التزاماتها تجاه حقوق الإنسان مأخذ الجد، وتسعى إلى معالجة القضايا بطريقة علنية وشفافة، وإشراك مجموعات السكان الأصلية أنفسها في العملية. وتسعى كندا أيضاً إلى التعاون التام مع آليات الأمم المتحدة، وفي هذه الحالة مع المقرر الخاص. وأضاف أن جميع الدول، عندما تتصدى للتحديات التي تواجهها في مجال حقوق الإنسان، يجب أن تأخذ بنهج علني شمولي في بيئة خالية من التهديدات للحقوق السياسية والديمقراطية والحريات، وأن تستفيد استفادةً تامةً من الدعم الذي تقدمه آليات الأمم المتحدة الخاصة.

٣٨- **السيدة سينغ** (نيبال): قالت إن نيبال صدقت على الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، وتولي اعتباراً تاماً للتوصية التي قدمتها اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز العنصري بشأن التقارير التي قدمتها بانتظام بموجب الاتفاقية.

٣٩- وأضافت أن الدستور النيبالي يحظر التمييز على أساس الدين، أو العرق، أو الجنس، أو الطبقة، أو المعتقد الأيديولوجي، ويحمي أفراد المجتمع الأشد ضعفاً، كالنساء والأطفال والمسنين. وقالت إن لكل طائفة الحق في حفظ وتعزيز لغتها وكتابتها وثقافتها، وتوجد حرية دينية تامة.

٤٠- وأشارت إلى أن ثمة عدداً من سياسات وخطط التنمية الوطنية تعطي أولوية عالية للشمول الاجتماعي. وقد اعتُمدت، على وجه الخصوص تدابير قانونية لفتح باب الخدمة المدنية للقوميات الأصلية، وشُنَّت حملة توعية عمومية والتحاق بالمدارس بموجب برنامج "التعليم للجميع" بغية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتعتقد الحكومة أن هذه

البرامج تساعد على القضاء على أوجه التفاوت التي يشهدها السكان الأصليون.

٤١- وقالت إن المؤسسة الوطنية لتنمية القوميات الأصلية، التي أنشئت في عام ٢٠٠٢، تدافع عن مصالح القوميات الأصلية في نيبال. وقد تم تعريف ٦١ مجموعة بأنها قوميات أصلية، بناءً على اعتبارات منها اللغة الأصلية، والحقوق التقليدية، والعادات. وأضافت أن لجنة دالِت واللجنة النسائية تشاركان في تنفيذ برامج لتنمية المجموعات الأصلية، بالتعاون مع جميع أصحاب المصالح في المجتمع.

٤٢- ونوهت بالانتخابات القادمة وقالت إنها ستتيح فرصة أخرى لزيادة مشاركة مختلف المجموعات العرقية والأصلية في مؤسسات نيبال المنتخبة ديمقراطياً. وستمهد الطريق للسلام وتساعد في هزيمة الإرهاب الذي أثر تأثيراً خطيراً في برامج التنمية، لا سيما في المناطق الريفية التي تعيش فيها المجموعات الأصلية والعرقية. وأضافت أن المجتمع الدولي يجب أن يقدم تعاونه لتعزيز الجهود الوطنية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة، وتعزيز جهود التنمية الوطنية.

٤٣- **السيد موراتا** (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة): كرر الإعراب عن التزام منظمته بقضايا الشعوب الأصلية وقدم تقريراً عن أنشطتها الرئيسية في القضاء على الفقر المدقع والجوع في صفوف الشعوب الأصلية.

٤٤- وقال إن مجلس منظمة الأغذية والزراعة أنشأ، في دورته الـ ١٢٣، المعقودة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، بصورة رسمية، الفريق العامل الحكومي-الدولي لصياغة مجموعة من المبادئ التوجيهية الطوعية لدعم الإعمال التدريجي للحق في الغذاء الكافي، في إطار الأمن الغذائي الوطني. وتشكِّل المبادئُ التوجيهيةُ، التي اعتمدها مجلس المنظمة في دورته الـ ١٢٧ المعقودة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، خطوةً أساسيةً نحو إعطاء الجوعى والفقراء، بمن فيهم المجموعات الضعيفة مثل الشعوب الأصلية، الحق في الغذاء.

٤٥- وأفاد بأن مجلس منظمة الأغذية والزراعة اعتمد، في عام ٢٠٠١، المعاهدة الدولية للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة. وتسعى المعاهدة، بالتوافق مع اتفاقية التنوُّع البيولوجي، إلى ضمان تقاسم الفوائد المستمدة من استخدام الموارد الوراثية النباتية في الأغذية والزراعة تقاسماً عادلاً ومنصفاً. وتعترف بالمساهمة الكبيرة التي قدمتها الطوائف المحلية والأصلية، ويمكن أن تظل تُقَدِّمُها في حفظ الموارد الوراثية النباتية وتنميتها. وإن دخول المعاهدة حيز النفاذ ذو أهمية كبيرة للشعوب الأصلية ومنظماتها، ومن شأنه أن يساهم في الاعتراف بحقوق المزارعين.

٤٦- وأشار إلى أن موضوع يوم الغذاء العالمي في عام ٢٠٠٥ هو "الزراعة والحوار بين الثقافات". وإنه أعطى فرصة كبيرة لإبراز المساهمة الهامة التي تقدمها الشعوب الأصلية في إنتاج الأغذية والتنمية المستدامة للنظم الإيكولوجية الزراعية.

رفعت الجلسة في الساعة ١٢/٠٠ ظهراً.